

المصدر: السفير

التاريخ: ٨ أكتوبر ٢٠٠٥

مناخ احتوائي للملف الفلسطيني: حوار بموازاة الإجراءات البستاني يطالب القضاء بمواجهة عازار وحمدان بالأدلة والشهود أو إخلاء السبيل

مصادر دبلوماسية في نيويورك: توقعات غير استثنائية من تقرير
ميليس

ينتهي الأسبوع على برودة سياسية داخلية، واستمرار للترقب المحلي والإقليمي للخطوات المقبلة في ملف التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وسط معلومات عن أن فريق التحقيق اللبناني تسلم العديد من ملفات الاستجواب والأدلة الجنائية من لجنة التحقيق الدولية، من دون حصوله على ما يخص ملف الشهود والأدلة التي تخص المشتبه بهم. وبينما يواصل المحقق الألماني ديتليف ميليس، إعداد تقريره المفترض رفعه إلى مجلس الأمن في الحادي والعشرين من الشهر الجاري، تركزت المتابعات الداخلية أمس، على ملف السلاح الفلسطيني، حيث جرى التوقف أمام البيان الصادر أمس الأول، عن قيادة الجيش، والإجراءات التي اتخذتها الفصائل الفلسطينية داخل المخيمات.

لكن القوى الأمنية، داهمت أمس، مراكز مفترضة لقوى فلسطينية في البقاع. وتردد أن السفارة الأميركية في بيروت، كانت قدمت معلومات إلى الحكومة اللبنانية عن زيادة التعزيزات البشرية واللوجستية في مراكز تعود للقوى الفلسطينية حليفة لسوريا. بينما تواصلت بعيداً عن الأضواء، الاتصالات بين الحكومة وقوى سياسية لبنانية وبين ممثلي الفصائل الفلسطينية، حيث يعقد الرئيس فؤاد السنيورة اجتماعاً موسعاً معهم اليوم، بانتظار وصول وفد رسمي موفداً من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بيروت للتباحث في هذا الأمر.

وعشية اللقاء، اتخذت وحدات من الجيش اللبناني إجراءات أمنية مشددة حول مواقع عسكرية فلسطينية لـ <<القيادة العامة>> و <<فتح الانتفاضة>> في السلطان يعقوب والوادي الأسود بين بلدتي ينطا وعيتا الفخار وموقع وادي القرن بين حلوى وينطا، إضافة إلى الموقع الذي شغلته العناصر الفلسطينية غرب بلدة حلوى.

وأفاد شهود عيان أن الجيش اللبناني، أوقف فجر أمس، سيارة جيب عسكرية فلسطينية وداخلها مسلحان بالقرب من الوادي الأسود بين ينطا وعيتا الفخار، حيث صودرت السيارة، وألقي القبض على المسلحين. ولم يصدر أي تأكيد أو نفي للأمر عن المصادر الأمنية اللبنانية. كما شملت الإجراءات تفتيش مواقع عسكرية سابقة لبعض التنظيمات الفلسطينية في تغايل والروضة والتي أخلت معظمها مع الانسحاب السوري من لبنان.

وأعلن المستشار الخاص للرئاسة الفلسطينية الوزير سميح عبد الفتاح، أن هناك تفهماً كبيراً من السنيورة للوضع الفلسطيني وتعقيداته، وبالتالي فإن القانون الذي يطبق على اللبنانيين يجب أن يطبق على الفلسطينيين أنفسهم الذين هم ضيوف لبنان، وتوقع أن يكون لقاء السنيورة والفصائل اليوم إيجابياً وأن يتم التوصل إلى قواسم مشتركة لمنع أي توتر أو أية مواقف ذات طبيعة تفجيرية.

بدوره، قال أمين سر حركة، <<فتح>> سلطان أبو العينين، ان لقاء الفصائل والسنيورة اليوم سيتركز حول السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وهو موضوع يحتاج الى حوار مسؤول وتعاطٍ بشفافية وانفتاح.

وإذ رحبت الفصائل الفلسطينية ببيان قيادة الجيش الذي شدد على الإجراءات الدفاعية بوجه أي عدوان إسرائيلي على المخيمات، سارع الفلسطينيون إلى الإعلان عن إجراءات تحسباً لحصول عدوان إسرائيلي. لكن الاتصالات السياسية معهم، وحتى الأمنية، ركزت على أمرين: الأول، إنهاء كل المظاهر المسلحة الفلسطينية خارج المخيمات، والتباحث في فكرة وروزمة لإنهاء هذا الوجود بصورة شاملة من دون أي صدام مع السلطات اللبنانية. الثاني، التأكيد على ثبات الإجراءات الأمنية التي لا تستهدف حركة وحرية المقيمين الفلسطينيين، وتوسيع دائرة الحوار حول مطالبهم السياسية والحياتية، بما في ذلك فتح مكتب رسمي للسلطة في بيروت.

هجوم مضاد قانوني

والبارز في ملف التحقيقات الجارية في بيروت، تقدم المحامي ناجي البستاني بوكالته عن مدير المخابرات السابق ريمون عازار وقائد الحرس الجمهوري مصطفى حمدان بمذكرة إلى النائب العام التمييزي سعيد ميرزا والمحقق العدلي الياس عيد، يطلب فيها، عقد جلسة لموكليه تتضمن إجراء

المقابلات مع الشهود والمشاركين الذين اتهموا عازار وحمدان بالضلوع في الجريمة تخطيطاً وتحضيراً وتنفيذاً، وأن يصار إلى إبراز الأدلة التي يستند إليها التحقيق في إصدار مذكرات التوقيف والاشتباه.

وقدم البستاني المذكرة الثلاثاء الماضي وهو ينتظر جواباً الاثنين المقبل، وما هو مرجح واحد من ثلاثة حلول:

تأجيل الرد على الطلب وعدم عقد جلسة، ما يعني أن التحقيق غير مكتمل وهو مؤشر يخص متابعة مختلفة للتحقيق ويتيح طلب إخلاء السبيل.

عقد جلسة من دون إبراز الشهود والأدلة ما يوجب على قاضي التحقيق تبرير استمرار التوقيف أو استرداد المذكرة وإخلاء السبيل.

عقد جلسة مع إبراز الأدلة وإجراء عملية فحص لها والتثبت منها، وبالتالي اتخاذ منحى آخر في التحقيقات.

أجواء نيويورك

وذكرت مصادر دبلوماسية عربية في الأمم المتحدة، أن هناك تراجعاً في الحملة التي كانت قائمة في الأمم المتحدة ضد سوريا، وقالت إن الاتصالات التي أجراها الرئيس السوري بشار الأسد في الفترة الأخيرة أعطت ثمارها بصورة إيجابية، وأنه سيواصل التحرك، وأن الأسبوع المقبل سوف يشهد اتصالات سورية سعودية.

وعن عمل لجنة التحقيق قالت المصادر إن الأمم المتحدة ستبني طلب الرئيس السوري لتمديد مهلة اللجنة حتى نهاية السنة، لكن التساؤلات تتركز حول: ماذا بعد 25 تشرين الأول وصدور التقرير النهائي للمحقق ميليس؟ والأجوبة تقول إن التمديد هدفه استكمال الملفات.

وتساءلت المصادر عما إذا كان تمديد عمل اللجنة من أجل استكمال الملفات، يعني أن لجان التحقيق الدولية سوف تعمل في كل بلد يتعرض لعملية إرهابية، وأن النقاش لم يكتمل بعد.

والانطباع السائد في الأمم المتحدة عن التحقيق أنه لا يحوي الزخم المتوقع، وأن ميليس نفسه ليس مرتاحاً للأجواء التي أحاطت به في لبنان، كما أنه ليس مرتاحاً إلى التوقعات المرجوة من عمل لجنته.